الدلالة النحوية للرفع والنصب في الأسماء وأثرهما في المعاني التشريعية

إبراهيم خليفة الذوادي

جامعة صبراتة

امحمد محمد الدكتور

جامعة الزنتان

تقديم:

الحمد لله على ما أنعم، وصلاته وسلامه على رسول الله الأمين المبعوث رحمة للعالمين، وبعد: فإن المصدر الأول للتشريع هو القرآن؛ فقد وضع الخطوط العريضة والقواعد العامة لتعامل الناس في ما بينهم، كما وضع لهم أصول التعامل مع ربهم، ومن هنا أخذ الفقهاء والمجتهدون يجدون في البحث عن تلك الأحكام، ليستخرجوها من منطوق آيات التشريع تارة، ومن مفهوماتها وإشارات تارة أخرى، وكان اعتمادهم في ذلك على لغة القرآن التي أعانتهم على استيضاح كثير من الأحكام الفقهية؛ لأن معاني ألفاظ القرآن قد أدت دوراً بارزاً في الوقوف عليها، شأنهم في ذلك شأن المفسرين واللغويين، حيث نجدهم يجتهدون في إيضاح وظيفة الحركات الإعرابية عن طريق تفسيرهم للقرآن تفسيراً لغوياً، وبدلوا جهوداً مشكورة في هذا السبيل، ونود في بحثنا أن نشير إلى قيمة القرآن تفسيراً لغوياً، وإلى بيان حاجة المفسرين للقرآن إلى التطلع من علوم اللغة العربية.

ومن المعاني الباهرة لوظيفة الرفع والنصب التي لمسها المفسرون عن طريق الحركة الإعرابية أن الرفع قد يفيد في سياقه القوة والامتلاك، والنصب ينفي ذلك، وربما اتضح هذا البيان من قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوهاً شَهْرٌ وَرَواحُهاً شَهْرٌ﴾ (سبأ من الآيات 12) وقوله أيضاً في موضع آخر:

﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عاصِفَةً تَجري بِأمرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكنا فِيها وَكُننا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ﴾ (الأنبياء الآية 18) ومعنى الآية الكريمة كما وضحها المفسرون: إن الله سبحانه وتعالى قد سخر استخدام الريح لسليمان - عليه السلام - فجعلها في قبضته، تآتمر بأمره، وتنفذ مشيئته، وقوله تعالى: ﴿إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكنا فِيها﴾ يعني الشام (الأخفش 1401 هـ 1 254)؛ لأنها كانت مسكنه، ومقامه، ويروى أنها كانت تجري به، وبأصحابه إلى حيث أراد، ثم ترده إلى الشام، وكلمة

الريح في سياقها القرآني التركيبي قرأها الجمهور مفردة بالنصب (الريح)، وقرئت (الريح) بالرفع (المصدر السابق 1 258).

أما قوله تعالى: ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوهاً شَهْرٌ وَرَوَّاحهاً شَهْرٌ﴾ فقال المفسرون: كانت الريح تقطع في الغدو - بسليمان وأصحابه - إلى قرب الزوال مسيرة شهر، وفي الرواح من بعد الزوال إلى الغروب مسيرة شهر، فتكون سرعتها في اليوم مسيرة شهرين للمسرّع (الدانر 1930م، ص 98)، وقرئت (الريح) في سورة سبأ، أيضاً على النصب، وقيل هو الوجه، وهي قراءة أكثر القراء، بمعنى وسليمان سخرنا الريح (ابن مجاهد 2 163)، وقرأ عاصم في رواية أبي عكرمة (الريح) (ابن مجاهد 2 205)، بالرفع، على الابتداء، والمعنى (له تسخير الريح)، أو على الاستقرار أي (وسليمان الريح ثابتة) (ابن مجاهد 2 205) وبين قراءة النصب، والرفع في كلمة (الريح) تتقلب المعاني وتتفاوت، فعلى الرفع، وسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر " هذه القراءة لاقت صدى حسناً عند مكي بن أبي طالب (473هـ)، لتأثيرها القوي في المعنى؛ " لأن الريح لما سُخِّرَتْ له صارت كأنها في قبضته، إذ عن أمره تسير، فأخبر عنها أنها في ملكه، إذ هو مالك أمرها في سيرها به، أما النصب فعلى إضمار وسخرنا لسليمان الريح، لأنها سخرت له، وليس بمالكها على الحقيقة، إنما ملك تسخيرها بأمر الله، وقراءة النصب في (وسليمان الريح عاصفة) " فهذا يدل على تسخيرها (الدانر 1930م، ص 98) في حال عصفوها". إذن (مكي) يرى أن الرفع فيه معنى الامتلاك والسيطرة، أما قراءة النصب فليس فيها هذا المعنى، وإني لأخال أن هذا التعليل والتوجيه للقراءتين عند (مكي) هو ترجمة أمينة لما ذهب إليه الزجاج (311هـ) حينما قال: " ومن قرأ الريح بالرفع، كما تقول: المال لزيد (الزجاج 1408، 2 154)، ولأن الرفع يحمل أيضاً الثبات، والاستقرار في المعنى فقد أوتر الرفع عند المفسرين، في قوله تبارك وتعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة، الآية 18).

هذه النعوت جاءت للذين كفروا، و أيضاً للمنافقين، وهم الذي يبذون من الإيمان خلاف ما يبتنون من الكفر، فالكفار والمنافقون قلوبهم مألَى بالشك، وتفيض نفوسهم كرها واستهزاء بالمؤمنين. ومع أن الحق أبلغ كفلق الصبح، إلا أنهم لم يروه، أو يلمسوه، ولذلك وصفهم الله ب(صم) والصمم في كلام العرب، الانسداد، يقال قناة صماء، إذا لم تكن مجوفة، وصممت القارورة، سددها، والصمم انسداد الأذن وثقل السمع، والأصم: من انسدت عروق مسامعه، فثقل سمعه أو انعدم. والأبكم: الذي لا ينطق، ولا يفهم، وأيضاً هو الخرس في عيِّ وبله، وقيل هو أن يولد الإنسان لا ينطق، ولا يسمع، ولا يبصر (الزجاج 1408 2 158)، وأما العمى فهو ذهاب البصر، وليس الغرض نفي

الإدراكات، والحواس عن هؤلاء الكفار، والمنافقين، بل هو من باب المجاز، وذلك لعدم قبولهم الحق ولذلك بولغ في ذمهم، وأنهم من الجهل والبلادة أسوأ حالا من البهائم، وقوله (فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ)، فذلك كناية عن عدم قبول الحق، أو الرجوع للإيمان فهم غارقون في ظلماتهم (الزجاج 1408، 2 159)، وقوله تعالى: (صم بكم عمي) قرأها الجمهور بالرفع، وهو على إضمار مبتدأ تقديره (هم) (الدائر 1930م، هـ 205)، وجاء في قراءة عبد الله بن مسعود وحفصة أم المؤمنين، زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم، "صما، بكم، عمية" بالنصب، ووجه النصب على:

أ - أن يكون مفعولاً به لـ(ترك).

ب - أن يكون منصوباً على الحال من المفعول به في (تركهم) على أن يكون الفعل لا يتعدى إلى مفعولين.

ج - أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره (أعني).

د - أن يكون منصوباً على الحال من الضمير في (يبصرون).

هـ - أن يكون منصوباً على الذم (الزمخشري 1 49).

وبين الرفع والنصب مفارقة واضحة في المعنى، وقد مال المفسرون إلى رفع هذه النعوت على الخبرية؛ لأن الرفع يثبت المعنى ويلصقه بالموصوف بينما النصب على أي الوجوه يقصر عن ذلك، علاوة على أن الرفع "أقوى في المعنى"، وأجزل في اللفظ (الزمخشري 1 58)، ولذلك قال أحد المفسرين بعد ذلك "إن العدول إلى الجملة الاسمية كان للدلالة على استمرار تلك الحالات فيهم" (الزمخشري 1 58)، والنصب على الحالية لهذه النعوت، أو على غير الحالية لا يؤدي هذه المعاني، لأن النصب إنما يكون على تقدير فعل، والجملة الفعلية تدل على التجدد، والحدوث، بينما التعبير بالرفع، معناه التعبير بالجملة الاسمية و التعبير بها يقوي معنى الثبات والاستقرار، أشار إلى ذلك عبد القاهر الجرجاني (ذ 474هـ): وهو يفرق بين التعبير بالاسم، والتعبير بالفعل فقال "فانظر إلى قوله تعالى (وَكَلْبُهُمْ بِأَسْطُ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) (الكهف، من الآي 18)، فإن أحداً لا يشك في امتناع الفعل ها هنا وأن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه، لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً (المبرد 1963، 1 80)، ثم قال في موضع آخر: "وان شئت أن تحس الفرق بينهما - أي بين التعبير بالاسم أو بالفعل - من حيث يلفظ فتأمل هذا البيت:

لا يألف الدرهم المضروب خرقتنا لكن يمر علينا وهو منطلق (الجاحظ 1994م، ص 206)

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق، ثم يحسن " (عبده، 1979 1 153)، ومما يسير على هذا النسق في التفريق بين المعاني تبعا لوظيفتي الرفع والنصب قوله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ❖ لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ❖ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (الواقعة، الآيات 1، 2، 3). بين أهل التفسير أن الواقعة من أسماء القيامة كالطامة، والصاخة، والأزفة. وقيل: سميت واقعة لكثرة ما يقع فيها من الشدائد، بمعنى إذا وقعت القيامة التي لا بد من وقوعها، وينبغي ألا يكذب به أحد، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾، ﴿خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾، أي إذا وقعت خفضت المتكبرين، ورفعت المستضعفين، أو خفضت أقواماً في عذاب الله، ورفعت أقواماً في طاعة الله قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خفضت أعداء الله في النار، ورفعت أوليائه في الجنة (الزمخشري 1 154)

وقرأ الجمهور (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)، بالنصب، قرأ بذلك اليزيدي صاحب أبي عمرو بن العلاء، وزيد بن علي، والحسن وأبو حيوة، وابن أبي عمير. وقال ابن خالويه، قال الكسائي، لولا أن اليزيدي سبقني إليه لقرأت به، ونصبها على الحال، والنصب على الحال من الضمير في كاذبة (عبده، 1979م، ص 74) وهي عند الفراء (207هـ) على إضمار فعل، أي إذا وقعت، وقعت خافضة رافعة (الأخفش 1401هـ 1 196).

أما قراءة الرفع في (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) فهي قراءة الجمهور، وأيدهم في هذه القراءة أهل العربية، وهم الجماعة الذين تقوم بهم الحجة؛ لأن الرفع أشهر وأبدع معنى من النصب، يقول ابن عطية (ت 546هـ) والقراءة الأولى يقصد الرفع أشهر وأبدع معنى وذلك أن موقع الحال من الكلام موقع لو لم يذكر لا ستغني عنه وموقع الجمل التي يجزم الخبر بها موقع ما يتهم به، (الأخفش 1401هـ، 1 206)، وكان المبردات (280هـ) غير مستحسن القراءة بالنصب، وعليه فقد علق على قول الفراء (207هـ) الذي قال فيه: "يجوز إذا وقعت الواقعة، وقعت خافضة رافعة بالنصب، فأضمر وقعت، قال المبرد تعليقا على هذا: "هو عند غيره من النحويين بعيد قبيح" (المبرد 1963م 1 163)، كما أن النحاس لم يجز قراءة النصب على الحال فقال: "فأما أهل التفسير فإن ابن عباس قال في قراءة خافضة رافعة - بالرفع: خفضت أناسا ورفعت آخرين، فعلى هذا لا يجوز إلا الرفع، لأن المعنى خفضت قوما كانوا أعزاء في الدنيا إلى النار، ورفعت قوماً كانوا أدلاء في الدنيا إلى الجنة.

فإذا نصبت على الحال اقتضت الحال جوازاً أن يكون الأمر على غير ذلك، كما أنك إذا قلت: جاء زيد مسرعاً، فقد كان يجوز أن يجيء على خلاف هذه الحال (المبرد 1963م 1 164)، وهو يشير بذلك إلى أن المعنى مع وظيفة الرفع ثابت، قار، واضح لا تأويل فيه ولا تجوز، أما مع وظيفة النصب فالمعنى يكتنفه الجواز، أي عدم الاستقرار والثبات، وهذا هو الفرق بين وظيفة الضمة والفتحة فإن معنهما يتباين، و يتغاير طبقاً لوظيفة كل منهما وتأثير ذلك على الألفاظ من خلال سياقاتها التركيبية المتعددة.

كما أن تعاقب الحركات الإعرابية على بعض الكلمات في سياقاتها التركيبية في القرآن الكريم من خلال قراءته المتواترة، قد ينتج عنها أوجه بلاغية متنوعة، وإن ذلك ليبدو جلياً، واضحاً من توجيه قراءة ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾، التي ترفع، وتنصب، قال الله تعالى ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد، الآية 3 4). (عبد اللطيف 1984م، ه 84)

فقد ذهب كثير من المفسرين إلى أن زوج أبي لهب - عم الرسول - صلى الله عليه وسلم - وهي العوراء، أم جميل، أخت أبي سفيان بن حرب كانت تمشي بالنميمة بين الناس، والعرب تقول في فصيح كلامها، فلان يحطب على فلان، إذا حرش عليه وقال الشاعر:

إن بني الأدرم حمالو الحطب هم الوشاة في الرضا والغضب (الأخطل 1992م، ه 92)

وقيل: اللفظ على حقيقته، فقد كانت تحمل الشوك، والعضاة فتطرحة بالليل في طريق

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأصحابه إلى المسجد في صلاة العشاء والصبح.

وقال سعيد بن جبير: حمالة الخطايا، والذنوب من قولهم فلان يحطب على ظهره، ودليله

قول الله - تبارك وتعالى - ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾ (الأنعام من الآية 31).

نعت لما قبله، أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هي حمالة)، أو (امراته) مبتدأ، و (حمالة خبر

المبتدأ، ويجوز أن يكون (حمالة) معطوف على الضمير الواقع فاعلاً في (سيصلي).

وقرأ عاصم (حمالة) بالنصب و وافقه ابن محيصن وذلك على الحال، أي تصلى النار

مقولاً لها ذلك، والجيد أن ينتصب (حمالة) على الذم، أي أذم أو أعني. وقد جاء الرفع ل(حمالة

الحطب) على ظاهر السياق قبلها لكن جاءت قراءة النصب لها " على الذم لها؛ لأنها كانت قد

اشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، وفي الرفع أيضاً ذم، هو في النصب أبين؛

لأنك إذا نصبت لم تقصد إلا أن تزيدها تعريفاً وتبيينة، إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها إنما

قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصتها بها" (عبد اللطيف 1984م

ومثله في الابتداء قول ابن خياط العكلي:

وكل قوم أطاعوا أمر مرشدهم
إلا نميرا أطاعت أمر غاويها
الظاعنين ولما يظعنوا أحداً
والقائلون لمن دار نخليها

- ثم قال - وزعم يونس أن من العرب من يقول: "النازلون بكل معترك والطيبين"، وقال النحاس (ن: 338هـ) "وهذا أصح ما قيل في المقيمين" (سيبويه 1996، 3: 292) بيد أن بعض النحاة قدح في تخريج سيبويه بحجة أن النصب على المدح بعيد؛ لأن المدح إنما يأتي بعد تمام الخبر، وخبر (الراسخون في العلم في "أولئك سنوتهم أجراً عظيماً"، فلا ينتصب على المدح ولم يتم خبر المبتدأ (ابن عقيل 1980م، هـ 306).

لكن أبا حيان (ن: 754هـ) اختار قول سيبويه دافعاً عنه كل قدح فقال: "ارتفع الراسخون على الابتداء، والخبر (يؤمنون) لا غير، وانتصب (المقيمين على المدح؛ لأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة، ومن جعل الخبر (أولئك سنوتهم) فقله ضعيفاً" (الحديثي 1966م، هـ 70) وهذا وبعض النحويين وجه (المقيمين الصلاة) توجيهات أخرى فقال الكسائي (189هـ). (والمقيمين معطوفة على (ما). قال النحاس (338هـ)، قال الأخفش (207هـ) وهذا بعيد لأن المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين (الأخفش 1401هـ 1: 255).

- والوجه الثاني: أن يكون معطوفة على الضمير في (منهم)، أي لكن الراسخين في العلم منهم ومن المقيمين. ذكره ابن عطية (ن: 546هـ).

- والوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في (أولئك) أي ما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة.

- والوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على كاف (قبلك) على حذف مضاف، والتقدير: وما أنزل من قبل، وقبل المقيمين الصلاة. - والوجه الخامس: أن يكون معطوفة على كاف (قبلك) ويعني الأنبياء. ذكره أيضاً ابن عطية (الأخفش 1401هـ 1: 258) وقدح من يعتد بأرائهم من النحويين في كل عطف اسم مظهر على مضمَر مخفوض، ولم يجوزوه لعدم إعادة الجار مع المعطوف (عمر 1996، 2: 146). والوجه الأخير في (المقيمين) ما روي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها سئلت عن هذه الآية، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (طه، من الآية 63)، وقوله تعالى: ﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ (المائدة من الآية 69). فقالت للسائل: يا ابن أخي الكتاب أخطأوا، وقال أبان بن عثمان

(الهروي؛ 1964م، 2 246) (105هـ) كان الكاتب يملئ عليه، فكتب لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون"، ثم قال: ما أكتب؟ فقبل له اكتب، "والمقيمين الصلاة فمن ثم وقع هذا. وقال القشيري: وهذا المسلك باطل؛ لأن الذين جمعوا الكتاب كانوا قدوة في اللغة، فلا يظن بهم أنهم يدرجون في القرآن ما لم ينزل، وأصح هذه الأقوال قول سيبويه، وهو قول الخليل (د 175هـ) (ابن فارس 1910م، 1 156). وقال الزمخشري (538هـ) "ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب (الزمخشري 1 136)، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان" (الزمخشري 1 138) وهكذا فإن المخالفة الإعرابية لكلمة (المتقين) هي التي أوحى بصفة المدح المتجدد لهذه الطائفة، بياناً لقيمة الصلاة، وإظهاراً لأهميتها، والقرآن العظيم يتنوع في اعجازه كما تتنوع مذاهب العرب في النصب على الاختصاص من الافتنان، ولذلك جاء القرآن مخالفاً في هذه اللفظة في نسق إعرابها، الشيء من المبالغة عجز كثير من العلماء عن فهمه، ولعل هذا النوع من الأسلوب القرآني دعا العلماء الكبار إلى أن يقولوا: إذا ذكرت صفات في معرض المدح والذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها، ولا تجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضوع من مواضع الإطناب في الوصف، والابلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل لأن الكلام عند الاختلاف يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب من البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملَةً واحدة (عبد اللطيف 1984م، ص 92).

ولا شك أن الكلام عند تغير الإعراب، وخاصة على القطع يصير جملة برأسه، مما يوحي بتفخيم مقامه، إضافة إلى الافتنان في التعبير، ويظل "التمسك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب" (عبد اللطيف 1984م، ص 100).

ومما اختلف توجيهاً معناه كذلك باختلاف قراءاته قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ (سورة البقرة، الآية 197) أي وقت الحج أشهر معروفة عند الناس، وأقوى الأقوال على أنها: شوال، وذو القعدة والعشرة الأولى من ذي الحجة، وهو المعمول به الآن. وقوله تعالى ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ أي من ألزم نفسه الحج فيهن بأن نواه ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ أي لا جماع، وقيل: إن (الرفث) كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من أهله، (ولا فسوق) أي اجتناب كل ما يؤدي إلى معصية، وقيل هو اجتناب السباب، ومنه قوله عليه السلام أسباب المسلم فسوق، وقتاله كفر" (السيوطي 1954م، 2 321)، (ولا جدال) الجدال: ممارسة المسلم حتى يغضب لذا لا ينبغي للمسلم أن يجادل أخاه فيخرجه الجدال إلى ما لا ينبغي، وكل هذا تعظيماً لأمر الحج

(السيوطي 1954، 2 321 وما بعدها). فتكون الآية جلية في توضيح الأخلاق الفاضلة الجميلة في الحج وذلك بإشارتها إلى قهر القوة الشهوانية بقوله تعالى: ﴿فلا رفث﴾ وإلى قهر القوة النفسانية بقوله تعالى: ﴿ولا فسوق﴾ وإلى قهر القوة الوهمية بقوله: ﴿ولا جدال﴾، وخص هذه الثلاثة بالذكر؛ لأن منشأ الشر محصور فيها (القرطبي 1387 هـ، 2 286)، هذا وقد اختلفت قراءة المنفيات الثلاثة (فلا رفث ولا فسوق، ولا جدال) و إن كانت كلها صحيحة متواترة: فقد قرأ أبو جعفر بالرفع والتنوين، في الثلاثة، ورويت عن عاصم في بعض الطرق، وقرأ أبو رجاء العطار بالنصب والتنوين في الثلاثة، وقرأ الكوفيون ونافع بفتح الثلاثة من غير تنوين، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بتنوين ورفع (فلا رفث ولا فسوق) وفتح (فلا جدال) من غير تنوين (ابن خالوي 1379 هـ، 2 173). والمعالم أن كل قراءة يتصل سندها بالنبي صلى الله عليه وسلم هي صحيحة، والديانة تحذر الطعن في مثل هذه القراءات فقد (أنزل القرآن على سبعة أحرف) ولهذا أثر عن ثعلب (ابن خالوي 1379 هـ، 2 175). (ن 291ه) أنه كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، فقال: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام - كلام الناس - فضلت الأقوى" (السعدي، دت 2 280) ولذلك مدحه أبو حيان (ت 754 هـ) بقوله: "نعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة ومتمديناً ثقة" (الأندلسي، د. 1 263).

ومع هذا فقد اختلف توجيه العلماء لمعنى هذه الآية بناء على تنوع القراءة فيها. فمن قرأ بفتح الثلاثة دون تنوين فلا رفث ولا فسوق ولا جدال" فقد اختاره أبو علي الفارسي (377 هـ) وعداً "أنه أشد مطابقة للمعنى المقصود، ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفي جميع الرفث والفسوق، فإذا رفع ونون كان النفي لواحد منه، والفتح أولى لأن النفي قد عم، والمعنى عليه، ألا ترى أنه لم يرخص في ضرب من الرفث، والفسوق، كما يرخص في ضرب من الجدال ليتناول النفي جميع جنسه، فيجب أن يكون ما قبله من الاسمين على لفظه إذا كانا في حكمه. وحجة من رفع أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفي رفثاً واحداً، ولكنه جميع ضروبه، وقد يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع... ومن حجته أن هذا الكلام نفي، والنفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإن لم يبين فيه الاسم مع لا النافية للجنس نحو: لا رجل في الدار". (الفارسي 1986 م، ص 73 وما بعدها) وبعض القراء قرأ - كما ذكرته - "فلا رفث ولا فسوق ولا جدال" - برفع الأولين وتنوينهما، وفتح الأخير - وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو الدانر (1930 م، ص 153). ويرى بعض العلماء في هذه القراءة أن رفع الاسمين الأوليين، وفتح الثالث فيه، دلالة على أن الاهتمام بنفي الجدال أشد من الاهتمام بنفي الرفث، والفسوق؛ لكون

الجدال مشتقاً على جميع أنواع الفتح، لذا خصه الله تعالى في هذه القراءة بمزيد الزجر والمبالغة في النفي^(الدائر 1930م، ص 163).

وقال العكبري (ن 616هـ) "الفتح في الجميع أقوى لما فيه من نفي العموم، (العكبري، د.ت، 153 2) وربما يكون الفتح في الجمع هو الأقوى من حيث المعنى لأنه أتى بـ (لا) للنفي لتدل على النفي العام، فنفي جميع الرفث، وجميع الفسوق، كما نقول: (لا رجل في الدار) فتنفي جميع الرجال، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد (لا)؛ لأنها تصير بمعنى (ليس)، ولا تنفي إلا الواحد، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث، والفسوق، فكان الفتح أولى لتضمنه الرفث كله، والفسوق كله؛ لأنه لم يرخص في ضرب من الرفث، ولا في ضرب من الفسوق، كما لا يرخص في ضرب من الجدال، ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح؛ لأنه للنفي العام" (العكبري، د.ت 2 155).

ولا شك أن ذلك كله يستند على وظيفة الاسم الواقع تحت تسلط (لا) سواء أكانت نفي الجنس أم نفي الوحدة، والتي لكل منها عمل ووظيفة.

الوظيفة الإعرابية للاسم والعلاقة بينها وبين نسق الكلام ودلالته:

وقد يؤدي تغاير وظيفة الاسم بالرفع، أو النصب على الفاعلية أو المفعولية، أو التمييز إلى تفاوت في نسق الكلام، وتمام معناه والقرآن العظيم تشيع فيه مثل هذه الآيات التي تحمل هذا اللون من التغاير، فعلى سبيل المثال قول الله تعالى: ﴿ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً﴾ (النساء الآية 164) وقوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ قال أهل التفسير: ذلك إخبار من الله تعالى بأن المولى عز وجل قد شرف موسى عليه السلام - بأن كلمه. قال النحاس (ن 338هـ): واجمع النحويون على أنك إذا أكدت بالفعل المصدر لم يكن مجازاً، وأنه لا يجوز في قول الشاعر: "امتلا الحوض وقال قطني"، وأن يقول: قال قولاً، فكذا لما قال (تكليماً) وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يعقل، وهذا يدل على أن الله أعلم أن موسى كُلم بغير وحي، وأكد ذلك بقوله (تكليماً)، فهو كلام كما يعقل الكلام لا شك في ذلك (زاه 1405هـ، 3 196) وهذا يدل على بطلان قول المعتزلة وإن الله خلق لنفسه كلاماً في شجرة فسمعه موسى (زاه 1405هـ 3 196) وقال ثعلب (291هـ): لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول قد كلمت لك فلاناً بمعني كتبت إليه رقعة أو بعثت إليه رسولاً فلما قال الله تعالى (وكلم موسى تكليماً) لم يكن إلا كلاماً مسجوعاً من الله تعالى (حسن 1968، 2 96). وشاهدنا في قوله تعالى ﴿وكلم الله

موسى تكليماً) قرأ الجمهور برفع لفظ الجلالة على الفاعلية، وقرأ بن وثاب " وكلم الله - بالنصب - على أن موسى هو المكلم (حسن 1968، 2 100). وذهب المفسرون، وأهل المعاني إلى أن رفع لفظ الجلالة على الفاعلية، ونصب موسى على المفعولية يدل على تمام التفضيل وتأتي هذا التفضيل من وظيفة رفع لفظ الجلالة على الفاعلية إذ في الرفع دلالة على الحضور والخطاب من الله تعالى إلى موسى، أما قراءة النصب فتجعل لفظ الجلالة في وظيفة المفعولية، فيدل النصب على الحضور دون الخطاب منه (مصطف 1954، 2 163) لأن كل مؤمن فإنه يكلم الله على ما قال عليه السلام " المصلى مناخ ربه"، إنما الشرف في أن يكلمه الله تعالى. (السيوطي 1954، 2 321)

وقد يخدم النصب على وظيفة التمييز المعنى أكثر مما يخدمه الرفع على وظيفة الفاعلية وذلك طبعاً بمساعدة السياق، فمثلاً قول الله تعالى ﴿وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً، ما لهم به من علم ولا لأبائهم كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً﴾ (الكهف الآية 4 5).

ينذر الله تعالى، ويتوعد بالعذاب الشديد اليهود الذين قالوا عزيز ابن الله، والنصارى الذين قالوا: المسيح ابن الله، وقريش الذين قالوا: الملائكة بنات الله، فالإنذار عام، وهو هنا خاص فيمن قال: إن لله ولداً؛ لأن هذا القول تخرص على الله تعالى فيما لا علم لهم به، ولا لأسلافهم وتنزه تعالى عن الولد وكل ما يدعونه في ذلك ويقولونه ما هو إلا كذب وافتراء (الأخفش 1401 هـ 2 272). وقد قرأ الجمهور (كلمة) - بالنصب - على التمييز (ابن خالوي 1379 هـ 2 178)، وقرئت بالرفع (ابن خالوي 1379 هـ 3 179). "كبرت كلمة" على الفاعلية، أي: (عظمت كلمة)، وقد اختار الجمهور انتصاب "كلمة" على التمييز؛ لقوة التمييز، وبلغيته في إفادة معنى التعجب، وعاضدته صيغة (كبرت)، فكأنه قيل: ما أكبرها كلمة.

وقال كبار المفسرين والنحويين: قراءة النصب فيها معنى التعجب أي ما أكبرها كلمة، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بهذه الكلمة وهي قولهم: اتخذ الله ولداً وإخراجها من أفواههم؛ فإن كثيراً مما يوسوس به الشيطان في القلوب، ويحدث به النفوس لا يمكن أن يتفوه به، بل يصرف عنه الفكر. فكيف يمثل هذا المنكر؟ فالنصب أبلغ في المعنى وأقوى. (عبده، 1979 2 222)،

نتائج البحث

1 - إن اللغة العربية من أفضل اللغات على الاطلاع بسبب ما امتازت به من إيضاح في البيان ودقة في التعبير، وعلو في الفصاحة والبلاغة، وسعة في الألفاظ والمفردات.

- 2 - أجمع أهل العلم قاطبة على أن فهم العربية وآدابها، شرط من شروط المفسر والفقيه لاستنباط الأحكام الفقهية.
 - 3 - من المعاني الباهرة لوظيفة الرفع والنصب التي لمسها المفسرون عن طريق الحركات الإعرابية أن الرفع قد يُفيد في سياقه القوة والامتلاك والنصب ينفي ذلك.
 - 4 - قد يختلف توجيه العلماء لمعنى آية من الآيات بناء على تنوع القراءة واختلاف الإعراب في القرآن عن السبعة.
 - 5 - قد يؤدي تباين وظيفة الاسم بالرفع أو النصب على الفاعلية أو المفعولية أو التمييز إلى تفاوت نسق الكلام وتمام معناه.
 - 6 - اعتمد اللغويون والفقهاء على لغة القرآن في بحثهم للمسائل اللغوية والأحكام الشرعية، فاللغويون وجدوا في لغته جمعاً لجميع أساليب اللغة العربية، وأما الفقهاء فلأن الشريعة الإسلامية جاءت باللغة العربية وخير من يمثل هذه اللغة لغة القرآن.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

مصادر البحث

- معاني القرآن للأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاسعي، تحقيق: د. فائز فارس، د 3، دار البشير عمان، ودار الأمل 1401 هـ 1981.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه، مطبعة الدولة باستنبول 1930 م.
- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، د 2، دار المعارف بمصر.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، د 1، عالم الكتاب، بيروت، 1408.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، عالم الكتاب، بيروت 1963 م.
- رسائل الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة 1994 م.
- المعنى والإعراب عند النحويين، د. عبد العزيز عبده، منشورات دار الكتاب والإعلان والتوزيع، ليبيا 1979.

- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم، والحديث، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الفكر، الكويت، 1984م.
- ديوان الأخطل، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب - بيروت 1992م.
- الكتاب لسبويه، تحقيق: د. عبد السلام هارون، دار القلم القاهرة؛ 1996م.
- معاني القرآن للأخفش.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق 1400هـ، 1980م.
- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، د 1 1966م.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، د 3، 1996م.
- غريب الحديث لأبي عبيد الهروي، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، حيدرآباد الركن، الهند 1384هـ، 1964م.
- الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، مطبعة المؤيد القاهرة؛ 1910م.
- الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، جلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي 1373 هـ 1954م.
- الجامع لأحكام القرآن محمد أحمد القرطبي، الطبعة الثالثة 1387 هـ 1967م.
- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، الطبعة الثانية،
- تحقيق الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض - السعودية.
- العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، د 1 1406 هـ 1986م.
- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر .
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتاب ومكتبة النهضة، د 2 1405 هـ 1985م.
- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، مصر - القاهرة؛ 1968م .
- المنصف لابن جني، تحقيق: د. إبراهيم مصطفى، ود. عبد الله أمين، مصر، د 1 1373 هـ 1954م.